الشرعية عند فيبر وتأثير العولمة على هذه المفاهيم

بين الثبات والتآكل

أن الشرعية هي مفهوم سياسي مركزي يمثل السند القانوني أو الاجتماعي أو الديني أو الواقعي بين الحاكم والمحكومين، الذي يعزى إليه سلطة فرد او جماعه على المجتمع او الدوله، وهي تلزم الافراد بطاعه من يملكها.

وهي بالنسبة إلى **ماكس فيبر** - الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه، أن الشرعية تشير إلى الاعتقاد ب" **الحق في الحكم**"، بمعنى أن الحكم يقنن بأنه شرعي شريطة أن يكون شعبه مستعدًا للإذعان والطاعة، ويقسم **فيبر** مصادر الشرعية إلى:

**أولا: السلطة التقليدية**

تقوم السلطة التقليدية مستمدة شرعيتها في المجتمعات، على أساس الاعتقاد في مبلغ القوة وقدسية العادات والأعراف السائدة، ويرتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، في حين عرفته أوروبا في العصور الوسطى (الإقطاع).

إن المعتقدات التي سادت منذ زمن طويل وشكلت قواعد أضفت الشرعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم وتميز مكانتهم، يكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له كل أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء.

تقترن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية، ويعتمد الزعيم أو القائد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وتعبر أوامره هذه على رغبات شخصية للقائد أو الزعيم، وتتسم بالطابع التحكمي وإن بقي ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة، ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم للمكانة التقليدية أي قبولهم وقناعتهم بشرعية الذين يمارسون السلطة التقليدية.

ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية:

1. النمط الأبوي.
2. النمط الرعوي القبلي العشائري
3. النمط الإقطاعي.

* **النمط الأبوي:**

يسود في المجتمعات التقليدية البدائية سيادة منطق الأب في التعامل مع الأبناء (السلطة المطلقة)، حق الأمر والنهي دون رقابة، والطاعة والالتزام من دون مناقشة، والعلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا وجود لأيّ أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

* **الرعوي القبلي العشائري**:

تأخذ العلاقة بين القائد وأفراد المجتمع طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها، تنسج هذه العلاقة عبر شبكة معقدة بين البيروقراطيين الموالين للقائد، يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين، يحتكر الزعيم وإدارته الثروة في المجتمع، وكذا يوزع المكانات.

* **الإقطاعي**:

هو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا في المرحلة الإقطاعية.

**ثانيا: السلطة الملهمة (الكاريزما)**

الكاريزما مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية. تلك التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مرتبطة بزعيم بطل مهاب ملهم تاريخي وصاحب رسالة. يملك هذا الزعيم البطل فضائل وصفات يعدها أعضاء المجتمع خارقة، يُقْرَن وجوده في كثير من الأحيان (هكذا يراد) بمساندة قوة عليا غيبية أو إلهية (مبعوث العناية الربانية).

ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين سواء كانوا من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية: **عبد الناصر، ماو تسي تونغ، فيدل كاسترو، ديغول، عرفات، بن غوريون، هيوجو تشافيز، لينين، ستالين، تشرتشل، أحمد ياسين** وآخرين.

أساس شرعية السلطة في هذا النمط إيمان واعتقاد الجماهير بالقائد، وإيمانه بنفسه وخصاله وسماته الفريدة، لذا ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بشخص القائد الذي لا يتقيد بأيّ قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة، ويعتمد القائد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه واجتراح المعجزات، وتكون شرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بالانجازات والأعمال الباهرة للزعيم، إذ إخفاقه يؤدي لزعزعة ثقة المجتمع به ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الصراع السياسي على صعيد النظام.

**ثالثا: السلطة العقلانية – القانونية**

يقوم هذا النمط من السلطة على أساس عقلاني رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد ومعايير قانونية موضوعية غير شخصية، يُعطى القابضون على السلطة الحق في إصدار الأوامر بهدف إتباعها والمحافظة عليها، وذلك من خلال القاعدة القانونية، وعليه فطاعة أفراد المجتمع لهذه الأوامر تقوم على إيمانهم بالإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معاً.

السلطة والنظام السياسي في ظل السلطة العقلانية-القانونية يستمدان شرعيتهما من القواعد الدستورية والقانونية، والبيروقراطية وهيكلها الإداري تجسدان هنا السلطة الشرعية العقلانية القانونية.

بعد النظر والتمعن في معظم هذه الشرعيات وتطبيقاتها على الانظمه المختلفه في العالم، نرى ان انتشار العولمة وزياده الاعتماد المتبادل قامت بهز هذه الاسس قليلا ولكنها لم تتآكل شرعيتها، حيث يلاحظ التاثير المتزايد للمنظمات الحقوقية الغير حكومية على سياسات الأنظمة، وأيضا مع انتشار الانترنت اصبحت حركات المطالبات الشعبية بالحقوق تنتقل مثل العدوى بين الدول بمجرد ظهورها في دوله ما لها نظام يشابه تلك الدولة، ولكن عندما نتناول هذه الانماط التي وضعها **ماكس فيبر** بالتحليل، نجد أنه في السلطة التقليدية رغم أن معظم شعوب دول العالم اصبحت ليس لها قناعة بوجود الحاكم الالهي المطلق، إلا أنه هناك انظمة قائمة بذاتها على هذه الشرعيه، والاكثر من ذلك ان هناك قبول شعبي لهذه السلطة على اساس ديني او اجتماعي او الاثنين معا ، مثل الامارات والسعودية حيث انها لم تمر باضطرابات الربيع العربي مقارنه بالممالك التي تتبع نفس النظام، والتي رأت بوادر انهيار لشرعيتها.

وفي حالة القائد الكاريزمي نجد أنه في دهن الكثير من الافراد الامل بوجود ذلك المنقد الذي يضع العداله والكرامة نصب عينيه ويحكم بها بين الناس، والمثير للدهشة ان هناك انظمه قائمه على الشرعية الكاريزمية بالرغم من ان هذه الشرعيه مستمده من تراث وارث القائد الكاريزمي الذي هو غير موجود على قيد الحياة اساسا، والاكثر من ذلك أن ذلك الشخص الذي ورث شرعيته الكاريزمية لا يمتلك من كارزميته شيء، مثال ذلك في فنزويلا حيث إن الرئيس **مادورو** التابعين له يعزون شرعيته ويدينون بالولاء له نظرا لأنهم يرونه خليفة **تشافيز** الشرعي، والذي ما زالون يدينون بالولاء الفعلي له ليس للرئيس الحالي.

اما من ناحية الشرعية العقلانية القانونية فانها اثبتت جدواها طوال السنين الماضيه، ولكن عندما تم تسليط الضوء عليها بشكل اكثر دقه لوحظت فيها العيوب القاتله التي ستؤدي الى تآكلها، حيث أن البيروقراطية المسيطرة على هذا النظام جعلت هناك نظام بيروقراطي مغلق داخل النظام القانوني، اصبح يتحكم في مفاصل الدوله وعليه نشات لوبيات الفساد الإداري، وهو ما لوحظ عند دراسه الكثير من الدول، وايضا نرى ان هذه الشرعية العقلانية القانونية اصبحت تتآكل في مراكز نشاتها، حيث ان ما حدث في الانتخابات الامريكية الاخيرة وانتفاضه الشرعية الشعبوية على الشرعية القانونية جعل الكثير من المفكرين يعيدون النظر في قوه وتاثير الشرعية العقلانية القانونية على خيارات الشعوب ومعتقداتهم.

ومما لوحظ ان الشعبويه قد كان لها تاثير كبير في سياسات الدول الكبرى كونها الوجه الاخر للكاريزماتية، ولكن هذه المرة كاريزما الشعب وليس الافراد، وهذه الحركات لاقت نجاحا في المملكه البريطانيه حيث كانت شرارة للبريكزيت شعبوية. وصعود الرئيس السابق **دونالد ترامب** لسدة الحكم كان عن طريق الشعبوية أيضا، ورأينا مظاهر لها في فرنسا في حركات الصفر، وقد كانت قد طرحت كأساس جديد للشرعية ولكن صعوبة قياسها وحداثتها كظاهرة سياسية جديدة جعلتها كبديل ولكن غير ناضج بعد.

***أحمد الشويعي***